جامعة المنصورة

كلية الحقوق

قسم الدراسات العليا

دور المناقصات في تحقيق التنمية الاقتصادية

دراسة تحليلية مع التطبيق علي سلطنة عمان

إعداد الباحث/

حمدان بن سباع بن حمدان السعدي

اشراف/

أ.د/ رضا عبد السلام إبراهيم

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصاديه

كلية الحقوق – جامعة المنصورة

٢٠٢١م

مقدمة:

شهدت سلطنة عمان خلال العقدين الآخيرين تطوراً ملموساً في المشاريع الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية؛ فبعد أن شهدت السنة ولادة الاقتصاد العماني الحديث في عام 1970م، قام مجلس التنمية بوضع أهداف استراتيجية طويلة المدى وقصيرة المدى؛ من أجل تفعيل دور الاقتصاد، ودفع عملية التنمية وتفاعلها في كافة أنحاء البلاد تزامنا مع خطط التنمية؛ حيث بدأت تظهر بوادر الإنفاق الحكومي على المشاريع الإنمائية والاقتصادية المختلفة [١]

يذكر (الحجري، 2010) [٢] في كتابه تطور الاقتصاد العماني خلال أربعة عقود 1970–2010، أن تجربة السلطنة التخطيطية والتنموية مرت بمرحلتين: المرحلة الأولى تمثلت في الفترة (١٩٧٦ – ١٩٩٥)؛ حيث بنت خطط التنمية أهدافها المرحلية على الأهداف الاستراتيجية طويلة المدى، وطبقت في إطارها الخطط الخمسية قصيرة المدى (الأولى– الثانية – الثالثة – الرابعة)، وتمثلت المرحلة الثانية في الفترة (1996–2020)، فترة استراتيجية الرؤية المستقبلية 2020، وطبقت في إطارها الخطط الخمسية (الخامسة – السادسة– السابعة – الثامنة حتى الآن).

وتم البدء في تنفيذ الخطة الخمسية السابعة (2006–2010م)، والتي تعد حلقة ثالثة في إطار الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني (عمان 2020)، وتأتي هذه الخطة متزامنة مع التغيرات الحديثة على الصعيد الدولي المتمثلة في: "تسارع وتيرة العولمة، وبروز التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وانتشار مناطق التجارة الحرة، وتعاظم دور العلوم التقنية في إحداث التنمية وتعزيز القدرات التنافسية" [٣]؛ لذلك سخرت الجهود في هذه الخطة لمواكبة المستجدات العالمية؛ مع إعطاء أولوية متقدمة للبعد الإقليمي في عمليات التنمية. [٤]

---

١) وزارة الاقتصاد الوطني. (1996). استراتيجية التنمية طويلة المدى (1996–2020) الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني – 2020

٢) محمد بن ناصر الحجري (2010) تطور الاقتصاد العماني خلال أربعة عقود (1970–2020): توثيق – تحليل– تقييم، سلطنة عمان: مطابع الريان .

٣) محمد بن ناصر الحجري (2010) المرجع السابق

٤) وزارة الاقتصاد الوطني (2007) خطة التنمية الخمسية السابعة (2006–2010) الوثيقة الأولى

وفي إطار تحقيق أهداف الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني؛ والمتمثلة في تنويع مصادر الدخل، وتحقيق التنمية المتوازنة بين مختلف محافظات السلطنة، تأتي أوامر السلطان بإقامة مركز إقليمي للصناعات الثقيلة في مدينة الدقم يشتمل على: ميناء تجاري، حوض جاف، مطار دولي، ومنطقة حرة (مرسوم السلطاني رقم 85/2006).

وباعتماد الخطة الخمسية الثامنة (2011–2015م) تتجلى انعكاسات الإدارة التنموية في مشروع الدقم الذي يجسد ضمان الاندراج في مسار الحركة الاقتصادية العالمية؛ من خلال تحريك أنشطة الصناعات الثانوية والتكميلية، والخدمات في إقليم الدقم ومحافظة الوسطى؛ فضلاً عن تنمية الصادرات، وتشجيع الاستثمار، ووضع استراتيجية لرفع الإنتاجية، والاستغلال الأمثل للثروات الطبيعية، والطاقات الإنتاجية، والبنية الأساسية القائمة (مرسوم سلطاني رقم 119/2011).

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي: ما أثر مناقصة ميناء الدقم وتنظيمها على التنمية الاقتصادية في سلطنة عمان؟

ويتفرع منه الأسئلة التالية:

١- ما أهمية المناقصات في الاقتصاد العماني؟

٢- ما أهمية مشروع الدقم في عمان؟

٣- ما انعكاسات قيام مشروعات المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم على الأنشطة الإنتاجية للسكان المحليين؟

٤- ما أهم المقترحات لتحسين التنمية الاقتصادية في ضوء المناقصات بعمان؟

أهداف البحث:

يهدف البحث الي:

١- تعرف أهمية الموقع الجغرافي لولاية الدقم.

٢- الكشف عن أهمية مشروع الدقم في عمان من الناحية الاقتصادية.

٣- توضيح انعكاسات قيام مشروعات المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم على الأنشطة الإنتاجية للسكان المحليين.

٤- وضع المقترحات لتحسين التنمية الاقتصادية في ضوء المناقصات بعمان.

منهج البحث:

استخدم البحث المنهج الوصفي لتحقيق أهدافه من خلال دراسة مناقصة الدقم وصولاً الي النتائج والمقترحات.

المبحث الأول: ماهية المناقصات وأهميتها وأنواعها:

يلعب العقد الإداري دوراً هاماً في تسيير النشاط الإداري؛ حيث يمكن الإدارة من إنشاء واستغلال وصيانة المرافق العامة لكي تؤدي خدماتها للمنتفعين بصورة منتظمة ودائمة؛ تحقيقًا للمصلحة العامة، وأن أساليب إبرامه هي المناقصة والمزايدة.

- **يقصد بالمناقصة لغويًا:** النقص، الخسران، في الحظ والنقصان يكون مصدراً ويكون قدر الشيء الذاهب من المنقوص، واستنقص المشتري الثمن أي استحط منه، والمناقصة مصدر الفعل الرباعي ناقص بمعني شارك مثل قاتل مقاتلة [٥].
- **وأما اصطلاحًا:** فإن عقود المناقصات هي صورة خاصة من صور العقود التي ينصب محلها على القيام بعمل، أو توريد أموال عادة ما تبرم بين الجهة الطالبة للعمل بين الطرف الذي ستولي القيام بذلك، وإذا كان من المتوقع أن تكون الجهة طالبة العمل شخص من أشخاص القانون العام كالدوائر الرسمية، فإن ذلك لا يمنع من أن تكون الجهة الداعية للمناقصة إحدى الشركات الخاصة أو المؤسسات أو حتى الأشخاص الطبيعيين، وهنا قد تقترب المناقصة من المقاولة وتشترك معها في بعض القواسم، وقد أجاز

[٥] – ابن منظور، **لسان العرب**، ج (٣)، بيروت، لبنان، ص ٧٢٠.

الفقه الإسلامي التعاقد عن طريق المناقصة (المزايدة) سيما في البيوع؛ إذ يسمى بيع المزايدة، أو بيع من يزيد بشرط خلوه من التواطؤ بقصد الإضرار بالغير حسن النية [٦] .

كما تعرف بأنها: "طريقة بمقتضاها تلتزم الإدارة باختيار أفضل من يتقدمون للتعاقد معها شروطًا، سواء من الناحية المالية أو ناحية الخدمة المطلوب أداؤها" [٧]، وينتقد هذا التعريف باعتباره لم يضمن أداء الأعمال، وربما اعتبرها من قبيل الخدمات رغم الفارق؛ بالإضافة إلى أنه تجاهل العملية البيروقراطية التي تنظم التعاقد الإداري، ونرى أن أفضل تعريف هو أن المناقصة عبارة عن "بيروقراطية نظامية تلقى على الإدارة، ويجب اتباع شكل معين للتعاقد مع الغير؛ بحيث تتضمن أفضل عطاء ماليًا وفنيًا، ضماناً للمصلحة العامة"[٨].

✶ **نشأة المناقصات:** إن العقد ما هو إلا ورقة ثبوتية تعمل على حفظ حقوق كلا الطرفين، والتزامهم الكامل بنصوص وبنود العقد الموضوعة، ومعنى وجود عقد هو أنه تم بالاتفاق بين الطرفين المتمثلين في العرض وهو الطرف الأول، والذي يتمثل في المورد أو مقدم الخدمة الذي يقدم العطاء الخاص به، أو عرض السعر نظير الخدمات أو الأصناف التي يقوم بتوريدها إلى الطرف الثاني وهو القبول والمتمثل في المؤسسة.

وقد كانت الصيغة القانونية الخاصة بالعقود في غاية البساطة، والبنود التي يتكون منها العقد قليلة وسهلة، إلا أنه مع تطور النشاط التجاري والاقتصادي، والمراحل المختلفة التي مرت بها التجارة حتى وصلت إلينا في شكلها الحالي، وتطور المجتمعات الإنسانية، وتغيير احتياجات الفرد وزيادتها في هذه المجتمعات التي تتميز بسرعة التغيير والتطور، وبخاصة بدءاً من القوانين الماضية بسبب التطور التكنولوجي الذي نشهده حاليًا، والذي دخل في كافة جوانب الحياة وأثر فيها، واتساع السوق الدولي والتجارة الدولية، واتفاقيات التجارة العالمية والثنائية؛ كل هذه التغيرات قد أدت في مجملها إلى إحداث تغيرات جوهرية في الشكل والبنود التي يقوم عليها عقود المشتريات والتجارة [٩].

تمثل المناقصات بأنواعها المختلفة أحد طرق الشراء، ويمكنني تلخيص أنواع المناقصات **فيما يلي:**

---

٦ – محمد سعيد الرحو، **مرجع سابق**، ص ٥٠.

٧ – سليمان محمد الطماوي، **الأسس العامة للعقود الإدارية**، القاهرة: مطبعة جامعة عين شمس، ط٦، ٢٠٠٨، ص ٢٣٨.

٨ – سليمان محمد الطماوي، **الوجيز في القانون الإداري**، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٣م، ص ٦٢٨.

٩– طوني ميشال عيسى، **التنظيم القانوني لشبكة الإنترنت: دراسة مقارنة في ضوء القوانين الوضعية والاتفاقيات الدولية**، بيروت: دار صادر، ٢٠٠١، ص. ٢٥٠–٢٥١.

١. العقود الناتجة عن المناقصات السرية.

٢. المناقصة العلنية.

٣. المناقصة المحددة (المقيدة).

٤. المناقصة العامة.

٥. المناقصة المحلية.

٦. الممارسة.

٧. الاتفاق المباشر.

وسنلقي الضوء بشكل موجز على نوع من تلك:

١. **العقود الناتجة عن المناقصات السرية:** وهي الصيغة الأكثر شيوعاً التي تلجأ إليها المؤسسة، فهي تبغي من جراء ذلك اعتبارات عديدة في مقدمتها المحافظة على النزاهة والحياد، وتحاشي العلاقات الشخصية المؤثرة، فالمناقصة تقدم في ظرف مختوم لا يُعلم مقدمه، ولا يُفتح إلا من قبل اللجنة المختصة، وبذلك فإن مجال التأثيرات الجانبية والنفعية قد تنحسر في زوايا ضيقة، كما أن هذا النوع (السرية) يوفر طمأنينة أكثر حتى للمناقص؛ إذ إن سرية تقديم العروض تحمي المناقص من افتضاح أسعاره؛ وبالتالي محاولة المناقصين المنافسين الآخرين الإنقاص من أسعارها بنسبة متدنية لكي يحظى أحدهم بالإحالة على حساب المناقص الآخر[١٠].

٢. **المناقصة العلنية:** وبموجب هذه الصورة فإن جميع المناقصين يقدمون عروضهم بشكل علني؛ إذ قد يحصل في أحيان كثيرة أن تعين المؤسسة موعداً لحضورهم للتنافس العلني على موضوع المناقصة؛ إذ يتبارى كل منهم في الإنقاص، وعادة ما يصار إلى مثل هذه الصورة في الأعمال التي لا تحتاج إلي خبرة فنية، وإذا كانت هذه الصورة تحقق الفرصة المالية الأنسب للمؤسسة؛ إذ بموجبها تستطيع الحصول على أقل الأسعار نتيجة تنافس وتزاحم المناقصين مع بعضهم، إلا أن هذا التنافس، وذلك التزاحم، ونقصان السعر، قد يكون على حساب جودة العمل محل المناقصة [١١].

---

[١٠] – محمد سعيد الرحو، **مرجع سابق**، ص ٥١.

[١١] – **المرجع سابق**، ص ٥١.

٣. المناقصة المحددة (المقيدة):

وبموجبها قد تقدم المؤسسة على اختيار عدد من المناقصين ممن يتم ترشيحهم بشكل محدد، أو نتيجة أعمالهم السابقة، أو اعتبارات فنية أو اقتصادية أو حتي سياسية أو مالية .....إلخ، إلى تقديم عطاءاتهم؛ بحيث لا يسمح لغيرهم من المهتمين التقدم للمناقصة، وعندها يكون للمؤسسة الحرية في البحث عن العطاء (العرض) الأفضل[١٢].

٥. المناقصة العامة:

تعمل المناقصة العامة على إعطاء فرصة عامة ومفتوحة لكافة الموردين أو المقاولين أو الشركات –كبيرة كانت أو صغيرة– الموجودين في الداخل والخارج، والذين تتوافر لديهم الأصناف المطلوبة من قبل المؤسسة، وعلى الموردين أو المقاولين أن يقوموا بتقديم عطاءاتهم الخاصة وعروض الأسعار الخاصة بأصناف المناقصة[١٣].

وتقوم المؤسسة بالإعلان عن طريق نشر كافة التفاصيل الخاصة بالمناقصة، ومواصفات الأصناف المطلوبة فيها، واسم المشروع الذي تتم عليه المناقصة إذا كان تحت مسمى منفصل عن المؤسسة الأم، وآخر موعد للتقديم في المناقصة، والتي يُشترط فيها أن تكون مناسبة وكافية لكي يقوم المناقصين بتهيئة أنفسهم وأوراقهم، والجهة المختصة والمسئولة عن إعداد وترتيب الشروط الخاصة بالمناقصة والاستمارات، والمواصفات العمومية الخاصة بالأعمال، والخدماتِ المطلوب تقديمها، وغيرها من الأمور الجوهرية التي تؤثر على إمكانية اشتراك المناقصين في المناقصة المطروحة، وذلك من خلال وسائل الإعلان المعروفة؛ مثل: الصحف، والتلفزيون، ولوحات الإعلانات في الشارع، وتعليق اللافتات، وعبر الموقع الإلكتروني الخاص بالمؤسسة، أو أي وسيلة أخرى تكون معروفة لدى المناقصين[١٤].

٦. المناقصة المحلية.

---

١٢ – سليمان محمد الطماوي، **الأسس العامة للعقود الإدارية**، القاهرة: دار الثقافة، ٢٠٠٤م، ص ٤١.

١٣– فاروق أحمد خماس، ومحمد عبد الله الدليمي، **الوجيز في النظرية العامة العقود الإدارية**، الموصل: جامعة الموصل، ١٩٩٢، ص ٨٧.

١٤ – محمود خلف الجبوري، **مرجع سابق** ص ٤٧–٤٨.

في هذا النوع من المناقصات كما هو واضح من اسمها أنها تكون محلية فقط، فلا يكون متاحاً أمام الموردين أو مقدمي الخدمات الموجودين خارج البلاد الاشتراك في هذه المناقصات، فهي متاحة فقط أمام الموردين ومقدمي الخدمات المحليين أو الوطنيين، والذين لديهم سجل تجاري في الدولة.

وتسري عليهم جميع القواعد والإجراءات التي تتم في المناقصة العامة، فيما عدا أول إجراء؛ ألا وهو إعلان ونشر التفاصيل الخاصة بالمناقصة، ويستعاض عن هذا الإجراء بتوجيه الخطابات الموجهة إلى الموردين أو مقدمي الخدمة المحليين.

٧.الممارسة.

الممارسة هي أن تقوم لجنة ممثلة من الجهة المالكة بعقد اجتماع مع المقاول أو عدد من المقاولين، وعن طريق التفاوض المباشر يتم تقليل الأسعار عن طرق المزايدة بين المقاولين، ولهذا الغرض تشكل لجنة بها: عضو فني، وعضو مالي، وآخر قانوني، وتعتبر هذه اللجنة المسئولة عن التفاوض مع المقاولين، وتوجه الدعوة لتقديم العروض في الممارسات بخطابات رسمية (موصى عليها بعلم الوصول)، تتضمن الخطابات البيانات الواجب ذكرها في الإعلان عن المناقصات العامة، مع تحديد ميعاد أول اجتماع للجنة الممارسة ليحضره المقاولون أو منادوهم، من العادة توجيه الدعوة إلى أكبر عدد ممكن من المشتغلين بنوع النشاط موضوع الممارسة والمقيدين بسجل الموردين والمقاولين، يجوز الإعلان عن الممارسة، وتتولى لجنة الممارسة مجتمعة إجراء ممارسة الموردين والمقاولين، ومناقشتهم في جلسات علنية مفتوحة للموردين والمقاولين أو مندوبيهم، بعد ذلك ترفع اللجنة توصيتها بالنتيجة إلى الإدارة العليا للاعتماد ما لم تكن اللجنة مفوضة بالتعاقد المباشر، يجب على لجنة الممارسة أن تثبت كافة ما اتخذته من إجراءات ومناقشات في محضر يتضمن توصياتها، ومُوَقّعٌ عليه من جميع أعضائها[١٥].

٨.الاتفاق المباشر.

يتم هذا النوع من المناقصات في الحالات العاجلة التي لا تتحمل إجراءات مناقصة، ويتم ذلك بناءً على موافقة الإدارة العليا ومن السلطة المختصة، وتتم في حالة أن يكون المورد هو الوحيد والمتفرد لهذا المنتج،

١٥- محمد عبد الله الريدي، **الإدارة الاقتصادية للمشروعات الهندسية**، القاهرة: دار الكتب العلمية ٢٠٠٦ م، ص ٢٨.

في تلك الحالة يتم الاتفاق مع المورد مباشرةً مع التفاوض معه في السعر، وهذا النوع من المناقصات لا يتم إلا في أضيق الحدود وفي الحالات الخاصة في قانون بعض الدول، ويمنع تكرار التعاقد بطريقة الاتفاق المباشر أكثر من مرة واحدة في السنة، بالنسبة إلى ذات عملية الشراء أو الخدمة أو مقاولة الأعمال أو النقل إلا للضرورة، وبموافقة السلطات الأعلى(١٦).

مبادئ المناقصات.

ومن الأمور الضرورية بل من أساسيات طرق الشراء هو توافر بعض المبادئ فيها، والتي في حالة عدم توافرها –كلًا أو بعضًا– لهو أمر يجعل من المناقصات طريقة عقيمة وغير ذات جدوى؛ بل ربما عديمة الفائدة، ولا تؤدي إلى تحقيق هدف إدارة المشتريات في تأمين احتياجات المنشأة من المواد بكفاءة، وفيما يلي أهم هذه المبادئ:

١. مبدأ العلانية:

والعلانية تعني أنه يتعين توجيه الدعوة لكافة الأفراد والشركات للاشتراك في العمل المطروح، ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق الإعلان عن المناقصة بالصورة والأسلوب الذي رسمه القانون، وتختلف صور العلانية من وسيلة لأخرى، فتأخذ في المناقصة العامة صورة الإعلان بالنشر في صحيفتين يوميتين محليتين مرتين على الأقل، بينما تأخذ في المناقصة المحلية أو المحدودة صورة الدعوة (١٧).

ويتحقق مبدأ العلانية بالإعلان عن المناقصة، ونشر بيان الرغبات والشروط الأساسية على نطاقٍ واسعٍ في صحف واسعة الانتشار؛ بحيث تكون دقيقة وواضحة قدر الإمكان؛ لإتاحة الفرصة لأكبر عدد ممكن من المناقِصين في المشاركة.

٢. مبدأ المنافسة:

من أهم الأسباب التي أدت إلى انتشار استخدام المناقصات –كطريقة من طرق الشراء– هو تحقيقها لمبدأ المنافسة بين أكبر عدد ممكن من الموردين، والذي لا يتم تحقيقه إلا من خلال الإعلان عن المناقصة في

١٦– **المرجع السابق**، ص ٢٩.

١٧– أسامة مصطفى عطعوط، قانون المناقضات والمزيدات القطري: "نطاق التطبيق ووسائل التعاقد"، **المجلة القانونية والقضائية**، س (٨)، ع (١)، قطر: مرك الدراسات القانونية والقضائية، ٢٠١٤م، ص ٣٣٧.

وسائل النشر المختلفة، وهذا من أجل أن يتم إتاحة الفرصة لأكبر عدد ممكن من المجهزين للمشاركة في المناقصة، والمنافسة تعني أنه من المسموح لكل من يتقدم في المناقصة أن يضمن عطاءه ما يشاء من أمور تنافسية، ما دام ذلك لا يتعارض مع القانون أو مع النظام العام أو الآداب العامة، فالمنافسة حق للكافة، لا يقيده سوى ما ورد بالمناقصة من قيود، وما ورد بالقانون من ضوابط، وما تمليه مبادئ النظام والآداب العامة[١٨].

٣. مبدأ المساواة:

يقتضي مبدأ المساواة قبول جهة الإدارة لجميع الطلبات المقدمة إليها من راغبي التعاقد، فليس لها أن تستبعد بعض هذه الطلبات بقرارات عامة أو فردية، فحق التقدم للمناقصة مكفول للجميع كمبدأ عام، إلا أن هذا الحق ليس مطلقًا، وإنما يخضع لقيود عديدة منها على سبيل المثال: الحفاظ على مصلحة الإدارة من الناحية الفنية يتطلب شروطًا في مقدم العطاء، تتعلق بكفاءته المالية والفنية وحسن سمعته، أو بجنسيته نتيجة لظروف سياسية أو اقتصادية معينة [١٩].

إذن ينصرف تعريف مبدأ المساواة في معاملة المترشحين على أنّه التزام يقع على الإدارة يقضي بمعاملتها للمترشحين على قدم المساواة، فهي بذلك مجبرة على عدم خلق تفرقة بين المترشحين سواء كان بتفضيل مترشحين معينين على آخرين، أو بإقصاء مترشحين على حساب آخرين، ولا تستطيع أن تخلق وضعيات غير قانونية تمييزية؛ مثل: إعفاء متنافسين من بعض الشروط المطلوبة في غيرهم، أو إقصاء بعض المتنافسين خارج الأطر الشرعية المحدّدة قانونًا [٢٠]

١٨- أسامة مصطفى عطعوط، **مرجع سابق**، ص ٣٣٧.

١٩- المرجع سابق، ص ٣٣٧.

20 -Delaubader André, Traités theories et pratiques des Contrats Administratifs, Volume 1, Librairie générale de droit et de jurisprudence, France, 2006, P 279.

وبمعنى ضرورة قيام إدارة المشتريات بمعاملة جميع المناقصين معاملة واحدة وعلى قدم المساواة، وذلك بأن تطبق شروط المناقصة كافة بحق جميع المناقصين وبدون أي تفرقة أو تمييز أو تحيز؛ حيث لا يجوز لها أن تطبق الشروط على عدد من المشتركين في المناقصة في حين تستثني عدداً آخر.

المبحث الثاني: مشروع الدقم.

أسباب اختبار مناقصة مشروع الدقم للدراسة:

- الأهمية الاستراتيجية للمشروع حيث أنه من أكبر المناقصات التي تمت في عمان في العصر الحديث.
- توافر المقومات اللوجستية والحيوية للقيام بالمشروع.
- تأثير المشروع علي الاقتصاد العماني.
- عوائد المشروع علي العمالة، ورأس المال العماني.
- الأهمية الجغرافية والحيوية لموقع الدقم، وتوافر المواد الخام به.
- دور المشروع في دعم الاقتصاد العماني، وتحسين دخل العاملين به.

مكونات المشروع:

تعد معرفة مكونات مشروع الدقم، وإدراك تنوع قطاعاته أمرين أساسيين لفهم طبيعة المشروع وخصائصه، يضم المخطط الشمالي لمشروع الدقم عدداً من القطاعات المختلفة، قسمها الباحث إلى القطاع؛ الصناعي، الخدمي، السكني، السياحي، ومنطقة توسع مستقبلي؛ حيث تتدرج تحت هذه القطاعات ثماني مناطق رئيسة مكونة لمشروع الدقم، وتحتوي هذه المناطق على أكثر من 40 مشروعاً استثمارياً في مراحل مختلفة من الإعداد والتنفيذ يمكن إجمالها في ما يلي:

المنطقة الصناعية والمنطقة التجارية الحرة:

وهي تحتل الجزء الأكبر من مشروع الدقم، وتقع في الجزء الشمالي الشرقي، والشمالي الغربي، والجنوب الغربي من المشروع، وقد تم تخصيص 395 كم٢ للمنطقة الصناعية والمنطقة التجارية الحرة، وقد قسم المخططون المنطقة الصناعية لأربعة نطاقات وقائية؛ لتكون ملائمة ومناسبة لما جاورها من المناطق

والمشاريع؛ فقد تم التخطيط للنطاق الأول (0–3 كم٢)، وهو الأقرب للمنطقة السكنية، وقد خصص للصناعات المرتبطة بالتكنولوجيا النظيفة، كما يضم المخازن والمستودعات التابعة للمشاريع الأخرى؛ أما النطاق الثاني (3–6كم٢) وهو يلي النطاق الأول ويشتمل على الصناعات الخفيفة، وتربية الأحياء المائية السمكية، والتصنيع الغذائي، وعلوم الحياة، والشركات، وخدمات إصلاح وصناعة السفن والقاطرات البحرية؛ بالإضافة إلى الصناعات المرتبطة بالأسماك، ويحتوي النطاق الثالث (6–10كم٢) على مصفاة للنفط، والبتروكيماويات، والصناعات الكبرى والمتوسطة، ومواد البناء، والمعادن، والمواد الكيميائية غير العضوية؛ كما يحتوي النطاق الرابع (أكثر من 10كم) على الصناعات المتخصصة الأخرى.

مركز اللوجستيات:

يقع ضمن القطاع الصناعي، وتم تخصيص حوالي 53كم٢ لمجمع الخدمات اللوجستية والمخازن الكبرى ضمن مخطط المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، كما أنه يندرج ضمن النطاق الثاني الخاص بالمنطقة الصناعية في أقصى الجنوب الغربي، ويخدم هذا المركز كلًا من: المنطقة الصناعية، والميناء، والحوض الجاف؛ حيث يتوسط الطرق المؤدية لكل منهم، كما أنه قريب من الطرق الرئيسة وسكة الحديد والمطار.

**** مصدر البيانات: هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ٢٠٢٠م.**

الميناء التجاري:

شارف مشروع ميناء الدقم –باعتباره ميناء جديداً من الطراز العالمي– على الاكتمال؛ ليكون بمثابة محفز لنسق التنمية في منطقة الوسطى، وانتهت المرحلة الأولى من هذا الميناء في منتصف العام ٢٠١٢، وبدأت في العمل في عام ٢٠١٣؛ حيث تم الشروع في التعامل مع الحاويات والبضائع المختلفة والبضائع السائبة، وسيتضمن الحوض الداخلي الذي يبلغ عمقه (–١٨ م) رصيفاً تجارياً طوله ٢,٢٥ كم، وعرضه ٣٥٠م، وسوف يستوعب في البداية ٨ أرصفة؛ وعلاوة على ذلك يتم إنشاء رصيف حكومي طوله ١ كم، وهو –أيضاً– قيد الإنشاء، وسوف يستوعب قطع البحرية السلطانية، وخفر السواحل، والعبارات السريعة في سلطنة عمان.

**** مصدر البيانات: هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ٢٠٢٠م.**

الحوض الجاف:

اكتمل إنشاء الحوض الجاف في الدقم حديثًا؛ وهو الأكبر من نوعه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ حيث يتألف من حوضين بعمق ١٠ أمتار، وسوف يكون هناك حوض واحد بقياس ٤١٠ متر على ٩٥ م، أما الآخر فسيكون بقياس ٤١٠ م، على ٨٠ م؛ بالإضافة إلى ذلك سيكون هناك ٢,٨ كم من الأرصفة الإضافية المتاحة للسفن؛ حيث يمكن إصلاح ١٠ سفن في نفس الوقت، بما في ذلك بعض من أكبر الناقلات في العالم؛ مثل ناقلات الخام الكبيرة جداً(ULCCs) بقدرة استيعاب تصل إلى ٦٠٠,٠٠٠ طن من الحمولة الساكنة، تشمل الخطط المستقبلية إضافة حوض عائم، يضم المجمع حوضاً جافاً لتجهيز بدن السفينة، وتصنيع الآلات، والرسم، ومحلات تركيب الأنابيب؛ كما أنه يأوي القاذورات، ومرفق الرواسب، وكذلك محطات إعادة التدوير، ومعالجة مياه الصرف الصحي.

تأسست شركة التنمية النفطية في سبتمبر ٢٠٠٦، من قبل حكومة سلطنة عمان باستثمارات ١٠٠٪، ويتم تشغيلها وإدارتها من قبل شركة دايو لبناء السفن والهندسة البحرية المحدودة (DSME) كوريا، تم افتتاح شركة التنمية النفطية في أبريل ٢٠١١، وبدأت عملياتها بالكامل في يونيو ٢٠١٢.

**** مصدر البيانات: هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ٢٠٢٠م.**

مطار الدقم:

يقع المطار في الجزء الجنوبي من المشروع، وجزء من القطاع الخدمي في مخطط الدقم، وقد صمم هذا المطار وفقًا لأحدث المواصفات الدولية كجزء من خطة أكبر؛ لإقامة ميناء بحري حديث في جنوب شرق عمان؛ وذلك لاستيعاب جميع أنواع الطائرات بما فيها التعامل مع الأحمال الكبيرة للركاب، أو الشحن الجوي، وتبلغ سعة المطار ما يقرب 500000 مسافر في العام، وبدأ المطار عملياته للتعامل مع الأنشطة التجارية واستقبال الزوار والمسافرين في عام 2015م، وأصبح مطار الدقم بمثابة بوابة إلى المنطقة مع إمكانيات اقتصادية وصناعية وتجارية كبيرة؛ بالإضافة إلى توفير أسلوب سريع وسهل للنقل أمام المستثمرين وأصحاب الأعمال والمسئولين التنفيذيين في الشركات والمسئولين الحكوميين، كما يمكن للمطار أن يخدم الاستثمارات المرتبطة بالسياحة.

الأحياء السكنية:

يقع الحي السكني الجديد في منطقة الوسط من المشروع؛ بالقرب من الميناء والمطار والمنطقة الصناعية، كما يوجد حي سكني آخر في أقصي الشمال الشرقي من المخطط، وتم تخطيط الحي السكني الذي يتوسط المشروع بمساحة 223كم٢، وسوف يمثل هذا الحي العمود الفقري للمنطقة في بداية المشروع، وقد صمم الحي لاستيعاب ما يصل الي 67000 شخص مع التخطيط؛ لتوسيع قدرة الاستيعاب إلى 100,000 نسمة بحلول عام 2025.

المنطقة السياحية والمنتجعات:

تم التخطيط للمنطقة السياحية ضمن مخطط مشروع الدقم في الجهة الشرقية من المشروع المطلة علي بحر العرب؛ بمساحة تقدر 31.74كم٢، ويمثل طول الشاطئ 17.9كم؛ وذلك بغية تطوير الخدمات، والمرافق السياحية، والشواطئ العامة، والأماكن الترفيهية، وتنقسم هذه المساحة بين كل من المنطقة السياحية بمساحة 10.77كم٢، والفنادق والمنتجعات 1.28كم٢، والشاطئ العام 5كم٢؛ بالإضافة إلى قرية الشويعر السياحية بمساحة 1.28كم٢، والتي تتميز بكثرة الكهوف الصخرية، تحتوي المنطقة السياحية على فندقين هما: الدقم بلازا، وفندق المدينة، كما تمتلك الدقم فندقًا عائمًا (Veronica) يرسو بالقرب من الحوض الجاف، كما تم إنشاء حديقة الصخور التي تقع ضمن إطار مشروع الدقم، وهي عبارة عن مجموعة صخرية متنوعة الأشكال التي تحويها؛ نتيجة لعمليات التعرية والنحت التي تعرضت لها المنطقة، وتشكل هذه المقومات مجتمعة أهم سمات المنتج السياحي البيئي والترفيهي لمنطقة الدقم؛ من حيث جمال الطبيعة البحرية والصحراوية والتنوع البيولوجي للكائنات البحرية، والطيور، والنباتات المتواجدة في المنطقة.

مجمع الأنشطة السمكية:

يقع مجمع الأنشطة السمكية في الجهة الشرقية الشمالية بالقرب من النطاق الرابع (أكثر من ١٠ كم) للمنطقة الصناعية، وهو يتبع القطاع الخدمي، تتمتع الدقم بثروات سمكية ضخمة تشمل العديد من أنواع الأسماك والكائنات البحرية الأخرى والقشريات؛ مثل: الروبيان، والشارخة العمانية، وفي إطار الاستفادة من الموارد الطبيعية في الدقم تم إنشاء مجمع الأنشطة السمكية بمساحة تقدر بحوالي 30 كم٢؛ وذلك لتفعيل دور

المشاركة المحلية للسكان في العملية التنموية، وتتعدد وظائف هذا المجمع؛ إذ يشتمل على ميناء صيد ومخازن ومركز تدريب.

بالإضافة إلى العديد من المشاريع الاستثمارية الأخرى مثل: المدينة التعليمية التي تعد المنطقة الثامنة من المشروع، ومراكز التدريب، وحي رجال الأعمال المركزي، وغيرها.

المبحث الرابع: انعكاسات قيام مشروعات المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم على الأنشطة الإنتاجية للسكان المحليين:

إن دراسة تأثير قيام مشروعات الدقم الاقتصادية على الأنشطة الإنتاجي، سيحدد مستوى تطور المجتمع المحلي، ومدى تحوله من سماته التقليدية التي تمتاز بالتضامن الآلي القائم على الأنشطة التقليدية؛ كالصيد، والرعي، والصناعات الحرفية، إلى المجتمعات الحديثة التي تمتاز بالتضامن العضوي القائم على التقسيم المعقد للعمل وتنوعه، والناجم عن الاعتماد المتبادل بين أفراد المجتمع المحلي، وهو الذي يكون المناخ الملائم للتنمية العالمي، ويعكس ذلك دور المشروعات الاقتصادية بالدقم في تحويل الأفراد إلى وحدات إنتاج تسهم في دعم عمليات التنمية الاقتصادية في المنطقة، إضافة إلى الكشف عن دور المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في إيجاد أنشطة إنتاجية جديدة للسكان المحليين، وتطويره للأنشطة القائمة بما يعزز مستويات دخل الأفراد في المنطقة.

وقد كشفت المقابلات مع قادة الرأي الرسميين وغير الرسميين عن آرائهم حول الآثار الإيجابية لوجود المشروعات الاقتصادية بالمنطقة، بأن قيام المشروع عمل على زيادة فرص بيع الإنتاج السمكي للمواطنين، وزيادة فرص بيع المنتجات المحلية، واهتمام المواطنين بالعمل في التجارة، وتنشيط الحركة التجارية، وتطوير الخدمات في المنطقة، والاستفادة من الاستثمار الأجنبي، ولكنه لم يعمل على توجيه المواطنين نحو العمل في المجال السياحي، وتوسيع إنتاج الحيوانات [٢١].

---

٢١) شيخة بنت حمد بن راشد المدبولي: الآثار الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالدقم: دراسة ميدانية، **رسالة ماجستير:** جامعة السلطان قابوس، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، ٢٠١٣.

فالموارد الطبيعية؛ كالبحر، والمراعي، عملت على تشكيل الحياة الاقتصادية في مجتمع البحث من خلال إيجاد الأنشطة الإنتاجية المميزة لسكان المجتمع المحلي؛ كنشاط صيد الأسماك، والرعي، والصناعات الحرفية، والتي لا تتطلب لممارستها توفر أدوات متطورة، وقد ساهمت طبيعة العلاقات الاجتماعية في مجتمع البحث؛ والقائمة على نمط المعيشة الجماعي، في دعم قيام هذه الأنشطة الإنتاجية.

وأوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن المشروعات الاقتصادية بالدقم عملت على [٢٢]:

١. إعاقة ممارسة السكان المحليين لنشاط صيد الأسماك؛ مما أثر سلباً على دخل الأفراد في مجتمع البحث؛ لاسيما أنه يمثل المصدر الرئيس للدخل في الأسرة، وقد أوضحت المقابلات أن موقع إقامة مشروع الحوض الجاف في رأس الدقم أثّر سلباً على كمية الإنتاج السمكي، نتيجة تركز الأسماك في هذا الموقع، واعتياد الصيادين على الصيد في هذه المنطقة.
٢. أما فيما يختص بنشاط الرعي؛ فقد أوضحت النتائج الإحصائية أن قيام المشروعات الاقتصادية بالدقم، ساهم إلى حد ما في توجيه الأفراد في المجتمع المحلي نحو العمل على تحسين وتوسيع إنتاج الحيوانات، من خلال بيع اللحوم للشركات العاملة في المنطقة، وهو يعكس سعي المجتمع المحلي في الاهتمام بتطوير أدواته الإنتاجية.
٣. وفيما يتعلق بدور قيام المنطقة الاقتصادية الخاصة في تطوير الصناعات الحرفية في المنطقة، فقد كشفت النتائج أن قيام المشروعات الاقتصادية بالمنطقة لم يساهم في تطوير الصناعات الحرفية بالمنطقة، وتوجيه الأفراد نحو الاهتمام بها، على الرغم من وجود العديد من الصناعات الحرفية؛ كصناعة الغزل، والنسيج، وصناعة الكرمة، واللاتي يعمل بها نساء المنطقة من الفئة العمرية (٥٠ سنة فأكثر).
٤. إن توجيه الأفراد نحو الاهتمام بالصناعات الحرفية بالعمل على تسويقها بأسلوب عصري يساهم في بيان أهميتها؛ كمصدر دخل في المشروعات السياحية، ويؤدي إلى تحويل فئات كبار السن إلى فئات منتجة، وهو يتطلب توفير المؤسسات الحاضنة لقيام مثل هذه المشاريع، كتوفير جمعية المرأة العمانية، وبرامج

---

٢٢) شيخة بنت حمد بن راشد المدبولي: الآثار الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالدقم: دراسة ميدانية، **رسالة ماجستير:** جامعة السلطان قابوس، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، ٢٠١٣.

التنمية الهادفة إلى صقل مهارات الأفراد، وإكسابهم المهارات اللازمة للعمل بما يتوافق مع متطلبات التطور؛ بتعليمهم كيفية تسويق منتجاتهم الحرفية، والتنويع في الإنتاج بما يعزز مستوياتهم الاقتصادية.

٥. وأوضحت التحليلات الإحصائية أن المشروعات الاقتصادية في المنطقة ساهمت بشكل مرتفع في تنشيط الحركة التجارية بالمنطقة، ويتضح ذلك في ارتفاع أسعار المنتجات المحلية، وزيادة بيعها في المنطقة، وبينت المقابلات أن قيام المشروعات الاقتصادية قد ساهم في تطوير النشاط العمراني، وزيادة الإقبال عليه.

٦. وفيما يتعلق بدور المشروعات الاقتصادية بالدقم في توجيه الأفراد نحو أنشطة إنتاجية جديدة، فقد أوضحت الاستجابات أن قيام المشروعات الاقتصادية، ساهم بشكل متدنٍ في تنشيط الأنشطة السياحية، وتوجيه الأفراد للاهتمام بها، وعلى الرغم من بدء العمل في إقامة منطقة سياحية متكاملة بالدقم.

انعكاسات المشروع على البيئة المحلية.

نظراً إلى أن عملية التنمية تهدف –في الأساس– إلى إحداث تغيير نحو الأفضل في مستوى العيش، ولظروف حياة الإنسان، ولأنماط تثمين الموارد المحلية؛ فإن تقييم انعكاسات المشروع على المجتمع المحلي يصبح أمراً ضرورياً لتقييم نمط التنمية بغية إدراك أوجه النجاح والقصور فيه [٢٣]، وقد بدأت بوادر القطب التنموي من خلال ما جد في المنطقة منذ بداية المشروع؛ حيث تغيرت معالم المنطقة خلال السنوات الماضية، كما يبرهن الواقع الذي تمر به الدقم حالياً على أن المجتمع قابلاً للتطوير فضلاً عن إمكانياته للتكيف مع الوضعيات الجديدة التي تشهدها، وتتجلى انعكاسات المشروع على العديد من المستويات نجملها فيما يلي:

انعكاسات على البنية التحتية والمرافق:

٢٣) المختار، بالقاسم، (2013) التنمية والتحضر في الجبل الأخضر: سلطنة عمان، رؤي استراتيجية، العدد 2، ص 127–100، الإمارات العربية المتحدة.

إثر قيام مشروع الدقم شهدت المنطقة عملية بناء سريعة لتلبية متطلبات التحول الجديد في وظيفة إقليم الدقم، وفي هذا السياق بدأ إقليم الدقم يشهد تغيراً واضحاً في البنية الأساسية والمرافق الخدمية تتجلى صورتها فيما يلي [٢٤]:

١. الطريق الساحلي: تعد أحد نتائج مشروع الدقم؛ حيث إنه طريق جديد استحدث لخدمة المشروع، ويمثل حلقة ربط استراتيجية مهمة على المستويين الداخلي والخليجي؛ إذ يعتبر حلقة ربط مع الطرق الدولية، وقد اكتمل الآن، وباكتمال هذه الطريق تتيسر عملية انسياب حركة النقل والسفر بطرق معبدة إلى الدول المجاورة، ويعتبر هذا الطريق أحد حلقات الوصل المهمة لمسار الطريق الساحلي الاستراتيجي المتكامل، الذي يبدأ من سواحل منطقة الباطنة إلى محافظة ظفار، وله الأثر البالغ في خدمة مواطني الشريط الساحلي والمناطق المجاورة؛ وبالذات صائدي الأسماك، كما يختصر مسافة الوصول لسكان محافظة ظفار إلى إقليم الدقم؛ بالإضافة إلى سكان المحافظات الأخرى.
٢. سكة الحديد الخليجية: يعد مشروع القطار أهم المشروعات الجديدة بالسلطنة، وهي من الطرق التي بدأت العمل الفعلي بها؛ حيث تعمل على دعم منظومة النقل المتعدد في السلطنة، وتعزز الوصول إلى دول مجلس التعاون الخليجي، وتضم السلطنة أكبر جزء من سكة الحديد الخليجية، كما نظمت مراحل العمل في سكة الحديد علي مرحلتين؛ حيث تبدأ المرحلة الأولى من حدود دولة الإمارات العربية، مروراً بمنطقة صحار الصناعية، وصولاً إلى مسقط، وتنتهي في إقليم الدقم، ويمثل طول السكة في المرحلة الأولى 900، كما تبدأ المرحلة الثانية من الدقم إلى ثمريت بمسافة 500 كم، ثم تنتهي إلى صلالة بمسافة 130 كم.
٣. ميناء الدقم: يعمل الميناء على تفعيل حركة النقل البحري، والمساهمة الفاعلة في منظومة النقل المتعدد بين جميع أنحاء السلطنة؛ إذ يعد أحد حلقات الربط بين شمال السلطنة وجنوبها.
٤. مطار الدقم: يتألف المطار من مبنى المسافرين، الذي تقدر طاقته الاستيعابية بنصف مليون مسافر سنوياً مع إمكانية التوسع مستقبلاً إلى مليوني مسافر سنوياً، ومبنى الشحن الجوي الذي تبلغ طاقته الاستيعابية ٢٥ ألف طن سنوياً؛ مع إمكانية توسعته حسب الطلب والحاجة، كما يحتوي المطار على

---

٢٤) أزهار بنت خليفة بن مسعود الصبحية (٢٠١٧) النظام القانوني للمناطق الحرة في سلطنة عمان ودوره في جذب الاستثمار: المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم نموذجاً، **رسالة ماجستير**، جامعة السلطان قابوس، كلية الحقوق.

مدرج بطول ٤ كيلومترات، وبعرض ٧٥ متراً، مع ممرات رابطة ومواقف للطائرات تتسع لأربع طائرات؛ من ضمنها طائرة الإيرباصA ٣٨٠، وقد تم تشغيل المبنى الجديد للمسافرين في عام ٢٠١٨.

٥. الطرق الداخلية: أما على المستوى الداخلي لإقليم الدقم؛ فقد شمل المخطط إقامة شبكة من الطرق تضم طرقاً رئيسة وأخرى فرعية، فيوجد شبكة طرق مزدوجة ومفردة تربط بين مختلف المناطق الاستثمارية والسكنية والتجارية والسياحية، وقد تم تشييدها وفق أفضل المواصفات العالمية؛ مع مراعاة الطبيعة الجغرافية للدقم.

وقد عمل المشروع على تطوير المرافق العامة في إقليم الدقم؛ فقد تم إنشاء محطة لتوليد الكهرباء، وأخرى لتحلية المياه؛ فضلًا عن محطة لتوليد الطاقة المتجددة (رياح وشمسية)؛ بالإضافة إلى إدراج خطة لإنشاء محطة؛ لإدارة النفايات المنزلية والصناعية الخطرة ضمن مخطط المشروع، وباكتمال هذه الشبكة من وسائل النقل يكون لدى إقليم الدقم شبكة طرق شاملة ومتكاملة، تربط الدقم بباقي مناطق السلطنة، وبالمناطق المجاورة؛ براً، وبحراً، وجواً؛ الأمر الذي يكون له الأثر الإيجابي في تقليص المسافة بين الدقم وأقطاب السلطنة الأخرى.

انعكاسات على الجانب الاقتصادي:

أدت النقلة النوعية التي أحدثها مشروع الدقم إلى تغير في العديد من الجوانب الاقتصادية؛ نجملها فيما يلي:

تثمين الموارد المحلية: يتحدد نجاح مشروع الدقم من عدمه بمدى تثمينه للموارد المحلية، ويرتبط تثمين الموارد المحلية بإمكانية توفر المواد الخام في البيئة المحلية؛ نظراً لذلك تم إنشاء المنطقة الصناعية، والتي تحوي العديد من المصانع لاستغلال المواد الخام المتوفرة وإلى جانب استغلال الثروة النفطية والغاز الطبيعي تتوافر لاقتصاديات البلاد العديد من المواد الخام حجر الكلس؛ حيث يتم استجلابه من أم الرضومة بالقرب من الدقم، والذي سوف يستغل في إنتاج الأسمنت؛ بالإضافة إلى الجبس الذي يتوفر بكميات كبيرة في صلالة، كما سيتم استغلال الرمل الزجاجي والملح المتوفر بكميات كبيرة بالقرب من المنطقة الصناعية في الدقم في صناعة الزجاج، واستغلال رمال الصودا في إنتاج المواد الكيميائية؛ بالإضافة إلى ذلك سوف يساهم استغلال

حجر البازلت الموجود في جزيرة مصيرة الواقعة إلى الشمال من الدقم في فتح إمكانيات اقتصادية، أما السلطنة في ظل عدم وجود منافسة خليجية لهذه الصناعة.

ويشهد الدقم حركة للمواد الخام أدت إلى تفاعل مكاني بين جميع أنحاء السلطنة، وحراك اقتصادي له معايير جديدة في توطن الصناعات؛ فبعد أن كانت حركة المواد الخام وتوطن النشاط الصناعي خاضعاً لكلفة النقل؛ أصبحت الأنشطة تتوطن في المواقع المواجهة لخطوط الملاحة العالمية؛ مما يزيد من قيمتها الاقتصادية، كما أصبحت المواد تنتقل بحرية أكبر بين الأقاليم المختلفة؛ نظراً لتطور شبكات النقل الأمر؛ الذي أُلغي معه تأثير كلفة النقل؛ وبالتالي تكتسب مدينة الدقم وظيفة صناعية جديدة، تعمل على زيادة قدرة الإقليم التنافسية؛ فيزداد نمواً؛ مما يجلب إليه أعداداً كبيرة من سكان المناطق العمانية الأخرى، ومن الوافدين.

كما تمثل هذه المشروعات التعدينية ركيزة أساسية في سبيل إقامة اقتصاد عماني متنوع ومتشعب، لم يقتصر هدف السلطنة على قطاع الصناعة، وإنما تعدى ذلك ليشمل قطاعات أخرى تثري الاقتصاد؛ ومن أهم هذه الأنشطة السعي لاستغلال الثروة السمكية التي يزخر بها إقليم الدقم، والتي تلاقي طلباً في الدول المجاورة، وتتوفر بكميات كافية لإنشاء صناعة سمكية وطنية، من هنا يحقق مشروع الدقم أحد أهدافه؛ فهو ليس مجرد مشاريع اقتصادية ربحية معزولة عن واقع مجتمعها.

كما يعد مشروع مصفاة إنتاج حامض السيباسك (زيت الخَرْوع) من مشروعات الشراكة الناجحة بين القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وتعد المصفاة أول مشروع من نوعه يقام في الشرق الأوسط لإنتاج حامض السيباسك الذي يستخرج من زيت الخَرْوَع، ويدخل في العديد من الصناعات الكيماوية، وصناعات البلاستيك والأدوية، وهو مشروع مشترك بين شركة النفط العمانية، وشركة البترول الكويتية العالمية، وتبلغ طاقتها الإنتاجية ٢٣٠ ألف برميل يومياً.

كما توجد محطة تخزين النفط في الدقم، والتي من المتوقع أن تكون المرحلة الأولى من المحطة جاهزة خلال عام ٢٠٢١، بطاقة استيعابية تبلغ حوالي ٢٥ مليون برميل من النفط.

كما يعتبر مشروع المدينة الصناعية الصينية –والتي من المتوقع أن تحتضن المدينة حوالي ٣٥ مشروعاً في قطاع الصناعات الثقيلة والمتوسطة– من أهم الانعكاسات على الجانب الاقتصادي، وكذلك مشروع الهند

الصغيرة، وهو مشروع سياحي موحد قادم، بدأت الأعمال الإنشائية للمشروع في عام ٢٠١٩، ويضم: فنادق، ومجمعات تجارية، وفيللًا، وشققًا مطلة على البحر.

نستنتج مما سبق أن الدولة أثرت على توطن الأنشطة الصناعية؛ حيث تركزت الصناعات بالقرب من البوابة العالمية وشبكة النقل المتعددة الوسائط؛ استجابة لتأثير العولمة على نظريات الموقع الصناعي، وهذا يدعم تركيز الصناعات القائدة، وهي الصناعات التي لها تأثير على جوانب الاقتصاد ومؤسساته أكثر من أي صناعة أخرى في مكان ما؛ نظرًا لتوفر بعض الوسائط؛ مما يضاعف من الفوائد العائدة للمنطقة، وتمتاز هذه الصناعات بقدرتها على نشر التحديث في محيطها، وجذب صناعات وخدمات جديدة، وكذلك أيدي عاملة وبضائع؛ حيث تتراكم هذه العناصر بمرور الزمن مُشَكِّلَةً قطبًا تنمويًا.

أهمية مشروع الدقم من خلال النسبة التي يساهم بها المشروع في الناتج المحلي الإجمالي، وتعكس الإحصائيات الصادرة عن هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ارتفاعًا متناميًا للاستثمارات في المنطقة؛ إذ تشير إلى أن حجم الاستثمار بالمنطقة بلغ بنهاية العام الماضي –وفقًا لعقود الانتفاع التي وقعتها الهيئة– ١٤ مليار دولار أمريكي، وشهدت المنطقة خلال العام الجاري توقيع عدد من الاتفاقيات الجديدة؛ من أبرزها اتفاقية حق انتفاع لإنشاء حي للأعمال تحت مسمى "ميسان سكوير الدقم" سيتم إنشاؤه على مراحل ابتداء من العام المقبل.

&– بعث مشاريع جديدة: إن أحد أهم الوظائف الأساسية لمراكز النمو، هو بعث مشاريع مستحدثة، عندما تحفز الصناعات القائدة Leading Industries على ظهور الصناعات والخدمات بشكل تراكمي استقطابي؛ حيث إن كل صناعة أو خدمة أو نشاط اقتصادي جديد يشكل حافزًا لنشوء صناعات وخدمات أخرى جديدة، وهذا نراه جليًا في مشروع الدقم من خلال:

١. إنشاء أكبر ميناء صيد في الخليج: نتيجة للتحول في وظيفة الدقم بدأت تظهر العديد من الأنشطة والمشاريع المختلفة استجابة للتطور الذي تشهده المنطقة، وقد أعلنت وزارة الزراعة والثروة السمكية عن توجهها لإنشاء ميناء للصيد والخدمات المصاحبة في ولاية الدقم، والذي يُعَدُّ ليكون أكبر ميناء للصيد في البلاد بشكل خاص والخليج العربي بشكل عام، ويتمثل في الهدف الأساسي من إنشاء هذا

الميناء في تحويل إقليم الدقم إلى منطقة متخصصة في صيد وتوزيع الأسماك إلى أنحاء السلطنة والدول المجاورة.

وبما أن زيادة حجم أي مشروع يولد طلباً على مخرجات مشاريع اقتصادية متعددة؛ فقد تم التخطيط لإنشاء المخازن المبردة والمجمدة ومصانع الثلج، وغيرها من الخدمات المساندة لميناء الصيد؛ وهكذا تدفع القوى الإنتاجية لمشروع ميناء الصيد إلى زيادة وتجديد الطلب على مشاريع أخرى؛ مما يعمل على خلق حركة واسعة من التبادل والتكامل فيما بينهما.

٢. انعكاسات على الجانب الاجتماعي: إن الرؤية الاستراتيجية لمشروع الدقم تقوم على أساس توفير كافة المقومات اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والمجتمعية؛ من خلال خلق مواطن شغل للمواطنين، وتحسين الأوضاع الاجتماعية للفئات التي لم تنل حظها من جهود التنمية في السنوات السابقة، وبالتمعن في الدراسات المبدئية لمشروع الدقم نرى أن مشروع المنطقة المركزية سيؤدي إلى خلق وظائف كثيرة للمواطنين، وغيرهم من الوافدين، وتتجلى الانعكاسات الاجتماعية للمشروع فيما يلي:

دور المشروع في عملية الاستقطاب: لعب مشروع الدقم دوراً مهماً في إعداد وتطوير بنية تحتية متنوعة، وبفضل وجود شبكة الطرق والاتصال المناسب استقطب مشروع الدقم عدداً من سكان المناطق المجاورة للعمل؛ فمن خلال الزيارة الميدانية والمقابلات الشخصية للعاملين الموجودين في المشروع؛ يتضح أن المشروع قد جذب عدداً كبيراً من العمالة من محافظة الشرقية؛ وبالأخص من ولاية المضيبي ونيابة سناو، وفي ظل تدفق القوى العاملة إلى إقليم الدقم ينشأ تفاعل مكاني بين إقليم الدقم والأقاليم المجاورة ميردال، ومع مرور الوقت تصبح عملية تدفق القوى العاملة عملية تراكمية تزيد من قدرة الإقليم على تحقيق التطور المنشود، ثم إن خاصية الاستقطاب التي يلعبها مشروع الدقم من أهم العوامل التي تسمح للتجمعات السكانية في الدقم من التحول من مجرد شتات من القرى إلى قطب يتمتع بعلاقات ووظائف مجالية متطورة، وفي ذلك تحقيق للتفاعل المجالي بين مكونات الإقليم الذي نص عليه هيرشمان (Trickle down effects)؛ وبالتالي يكون انتشار النمو (Growth Spread) من المركز (الدقم) إلى الظهير الجغرافي (المناطق المجاورة) استجابة لعملية التفاعل المكاني.

& دور المشروع في تأهيل الكوادر الوطنية: إن الترابط بين المبادرات المحلية والقرارات الاقتصادية والسياسية يعمل على إحداث تغيرات جذرية وسريعة في المجتمعات؛ لذا نهج المخططون في الدقم علي إشراك المجتمع المحلي في العملية التنموية، وذلك من خلال تأهيل الكوادر الوطنية للانخراط في سوق العمل المحلية.

من هذا المنطلق تم رسم خطة لتدريب الشباب العمانيين، وذلك من خلال إنشاء مركز للتدريب المهني وفقًا لمتطلبات المشروع؛ لذا حددت مهام المركز في المرحلة الأولي بنوعين من التدريب تتمثل في:

** مجال الميكانيكا: والذي يشتمل على عدد من التخصصات التقنية والفنية مثل: التركيب، وعمل الألواح المعدنية؛ بالإضافة إلى التخصص في عمليات الآلات الميكانيكية واللحام.

** مجال الكهرباء: ويشتمل على نوعين من التخصصات هما: التخصص في توزيع الأسلاك الصناعية، والتبريد والكهرباء.

احصائيات الاستثمار في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وآليات تسوية المنازعات الاستثمارية المرخص بها في المنطقة.

لمعرفة قياس نجاح أي منطقة حرة يتم غالبًا بمعرفة الإحصائيات الاستثمارية فيها، ومدى قدرة المنطقة الحرة في جذب الاستثمارات، وذلك من خلال معرفة عدد العقود والقيمة الاستثمارية فيها، هل هناك زيادة أم نقصان في عدد الاستثمارات؛ وذلك لتحليلها ومعرفة النتائج لتعزيز العوامل الجاذبة ومعالجة العوامل الطاردة، وحتى يمكن تطوير المنطقة وزيادة الاستثمارات فيها وجعلها منطقة جذب للمستثمرين؛ بالإضافة إلى ذلك فإن وجود آليات واضحة للمستثمر فيما يخص تسوية المنازعات الاستثمارية، التي تحدث في المنطقة تعد عاملًا مهمًا من عوامل جذب الاستثمار إليها، وضمانه من الضمانات القانونية التي يهتم بها المستثمر؛ للحفاظ على رؤوس أمواله واستثماراته، ويكون مطمئنًا من إجراءات حسم المنازعات حين وقوعها.

إحصائيات الاستثمار في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في الفترة من ٢٠٠٨ إلى الفترة ٢٠٢٠م

لمعرفة مدى قدرة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، كان لابد من الوقوف على بعض الأرقام والإحصائيات التي تبين مدى نهوض المنطقة اقتصادياً، ونجاحها في تحقيق الأهداف الأساسية من إنشائها، لذلك سوف نوضح في هذا المطلب عدد عقود الانتفاع، والقيمة الاستثمارية لها، وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي تم مزاولتها في المنطقة، وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٩م؛ وذلك النحو الآتي [٢٥]:

القيمة الاستثمارية للمشروعات بالريال العماني وعدد العقود:

يمكن توضيح القيمة الاستثمارية لمشروعات الدقم الصناعية كما يلي:

م	العام	عدد العقود	نسبة الزيادة	القيمة الاستثمارية
١	٢٠٠٨- ٢٠١٢	٥	-	(٤١) مليون ريال عماني
٢	٢٠١٣	٩	٨٠ %	(١٦٥,٣) مليون ريال عماني
٣	٢٠١٤	١٩	١١٢ %	(١٣٠,٤) مليون ريال عماني
٤	٢٠١٥	٣٩	١١٥,٨ %	
٥	٢٠١٦		٤٤٢ %	(٧٤٠) مليون ريال عماني
٦	٢٠١٧	٧٠		

٢٥) مني عبدالله كرادشة، وسمي إبراهيم حسن، وناصر راشد المعولي: أثر قيام المناطق الاقتصادية الخاصة في الأوضاع الصحية والبيئية للسكان: دراسة ميدانية على ولاية الدقم في سلطنة عمان، **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد ١٦، العدد ١ شوال ١٤٤٠هـ / يونيو ٢٠١٩ م، ص ص ٣١٧- ٣٥٥.

٧	٢٠٢٠	٢٨٠	٤٠٠ %	(٦ مليارات و٧٥٩ مليون ريال)

- بدأ منح حقوق الانتفاع في المنطقة الاقتصادية خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢م؛ حيث بلغت العقود الموقعة لحق الانتفاع (٥) عقود، وبقيمة استثمارية بلغت حوالي (٤١) مليون ريال عماني. [٢٦]
- واصل عدد عقود حق الانتفاع في الارتفاع ليصل إلى (٩) عقود في عام ٢٠١٣، و(١٩) عقد انتفاع في عام ٢٠١٤م، وبقيمة استثمارية بلغت حوالي (١٦٥,٣) و(١٣٠,٤) مليون ريال عماني على التوالي، ونلاحظ انخفاض القيمة الاستثمارية في عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣م، وبنسبة قدرها (٢١,١ %). وقد يعزى ذلك إلى الأزمة الاقتصادية العالمية، وتداعيتها على اقتصاديات دول العالم [٢٧]
- وبلغت نسبة الزيادة في عدد العقود حوالي (١١٥,٨ %) في عام ٢٠١٥، عما كانت عليه في عام ٢٠١٤م، وكذلك في عام ٢٠١٦ ارتفع عدد العقود بنسبة وقدرها (٤٤٢ %)، عن عام ٢٠١٤م [٢٨].
- وبلغت عدد العقود الآن (٢٨٠) عقداً؛ بزيادة قدرها (٤٠٠ %) عن عام ٢٠١٧.
- وفيما يخص القيمة الاستثمارية، وبالمقارنة مع عام ٢٠١٤م، فقد شهدت أيضاً ارتفاعاً في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦م؛ بنسب وقدرها (٨٦,٤ %) و(٤٦٩,٤ %) على التوالي [٢٩].
- وبمقارنة عدد عقود حق الانتفاع بين عام ٢٠١٦م والفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢، نلاحظ أن عدد العقود قد ارتفع بأكثر من ٢٠ ضعف العدد، وكذلك قيمتها الاستثمارية ارتفعت بأكثر من قيمتها ب ١٨ مرة.
- وحتى نهاية ٢٠١٩ تجاوز حجم الاستثمارات في منطقة الدقم الاقتصادية الخاصة (٦ مليارات و٧٥٩ مليون ريال)، ومازال أمامها طموح كبير في جذب مزيد من الاستثمارات

---

٢٦) هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، **التقرير السنوي ٢٠١٢**، سلطنة عمان، مسقط ٢٠١٢م.

٢٧) هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، **التقرير السنوي ٢٠١٣**، سلطنة عمان، مسقط ٢٠١٣م.

٢٨) هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، **التقرير السنوي ٢٠١٥**، سلطنة عمان، مسقط، ٢٠١٥م.

٢٩) هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، **التقرير السنوي ٢٠١٦**، سلطنة عمان، مسقط، ٢٠١٥م.

في ظل المقومات الاستثمارية الضخمة التي تتوفر في المنطقة، والتي يدعمها الجاهزية للاستثمار، وجهود ترويج الاستثمار، وتسهيل إجراءاته، وتقديم حوافز مجدية للمستثمرين في المنطقة التي نجحت في التحول خلال السنوات الماضية إلى قاطرة للتنويع الاقتصادي، وأصبح لها مكانتها المتميزة على خارطة الاستثمارات العالمية، وتتنوع المشاريع الحالية فيها بين القطاعات السياحية، والتجارية، والسكنية، والتعليمية، والصناعية، والسمكية.

- يبلغ إجمالي الاستثمار الملتزم به في المنطقة حتى نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٩م حوالي ٦ مليارات و٧٥٩ مليون ريال عماني، وتبلغ حصة الاستثمار الأجنبي ٣ مليارات و٨٨٣ مليون ريال عماني.

وتتمثل أهم الاستثمارات الحديثة في مشروع الدقم فيما يلي: (٣٠)

١. تتواصل الأعمال الإنشائية في مشروع مصفاة الدقم والصناعات البتروكيماوية بوتيرة متسارعة، وبلغت نسبة الإنجاز في هذا المشروع العملاق ٤١% حتى نهاية عام ٢٠١٩، ويساهم المشروع في ربط صناعات البتروكيماويات في الدقم مع الأسواق العالمية؛ حيث يقع المشروع على مسار خطوط الشحن البحري الدولية؛ مما سيوفر وصولًا أسرع لمنتجات الطاقة؛ ومع اكتمال المشروع في عام ٢٠٢٢ ستنضم الدقم إلى أهم مراكز صناعة البتروكيمياويات في العالم، وسيساهم اكتمال المشروع في مزيد من الترويج للاستثمار في السلطنة، ويتقدم العمل في الحزم الإنشائية الثلاث بتكلفة استثمارية نحو ٥,٧ مليار دولار.
٢. وفي مجال الصناعات التحويلية والبتروكيماويات؛ فقد تم بالفعل افتتاح مصفاة سيباسيك؛ وهو أول مشروع صناعي في قطاع الصناعات الثقيلة، يتم تشغيله بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وهو مشروع استثماري مشترك بين مستثمرين من السلطنة والهند، ويهدف المشروع إلى الاستفادة القصوى من مخلفات المنتجات النفطية، ويتكون من عدة مراحل يتم تنفيذها تباعًا خلال السنوات المقبلة، وقد بلغت تكلفة المرحلة الأولى من المشروع ٢٤ مليون ريال، ويتم –حاليًا– إنتاج ١٢ ألف طن سنوياً من زيت الخروع ومنتجات أخرى.

---

٣٠) محمود المحرزي (٢٠١٩) جريدة عمان في لقاء حوار مع الدكتور إسماعيل بن أحمد البلوشي رئيس تنفيذي بهيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم https://www.omandaily.om/?p=756379

٣. كما يجري العمل في عدة مشاريع استراتيجية أخرى في الدقم، في مقدمتها المدينة الصناعية العمانية الصينية التي تمتد على مساحة ١١,٧ ألف كيلومتر مربع؛ وباستثمارات نحو ١١,٣ مليار دولار حتى عام ٢٠٢٢، وسيتم تقسيم هذه المساحة إلى ثلاث فئات رئيسة، الأولى ستخصص للصناعات الثقيلة والمناطق ذات الاستخدام المتوسط والخفيف، أما الفئة الثانية فقد تم تخصيصها لتنفيذ مشروع سياحي، أما الثالثة فهي للصناعات الثقيلة والبتروكيماوية، وتجتذب المدينة الصناعية العمانية الصينية بشكل مستمر مزيداً من الشركات والمستثمرين الصينيين للانضمام إلى الاستثمار في منطقة الدقم الاقتصادية الخاصة، وحالياً تقترب إنشاءات المشروع؛ كالمباني الإدارية والخدمات من مراحلها النهائية، وتتضمن المرحلة الأولى من مشروع المدينة الصناعية إنشاء ١٠ مشاريع بإجمالي استثمار يقارب ٣,٨ مليار دولار أمريكي.

٤. وتتمثل مشاريع المرحلة الأولى في مشروع سيارات الدفع الرباعي عالي الحركة بقيمة ٨٤ مليون دولار، ومشروع إنتاج تحلية مياه البحر واستخلاص البروم بقيمة ٨١ مليون دولار، ومشروع محطة إنتاج الطاقة بـــ ٤٠٦ ملايين دولار، ومصنع لإنتاج الحديد، ومصنع لإنتاج الأنابيب وأجزائها بقيمة ٢٢ مليون دولار، ومصنع لإنتاج الأنابيب المركبة المستخدمة لحقول النفط بـــ ١٠ملايين دولار، ومصنع لإنتاج قواعد الطاقة الشمسية بـــ ٩٤ مليون دولار، ومشروع فندق خمس نجوم بـــ ٢٠٣ملايين دولار، وسوق لبيع مواد البناء بقيمة ١٣٨ مليون دولار.

عدد المنشآت النشطة لولاية الدقم بيانات عام ٢٠١٩ (٣١)

لديها استثمار أجنبي في مؤسستها	عدد المنشآت	النشاط الرئيس
	4	الزراعة والحراجة وصيد الأسماك
2	8	التعدين واستغلال المحاجر
1	151	الصناعة التحويلية
	5	إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء

٣١) طبقا لمقابلة مع أحد مديري المشروع.

إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها	10	
التشييد	378	14
تجارة الجملة والتجزئة، وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	238	14
النقل والتخزين	84	7
المعلومات والاتصالات	1	
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	5	
أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	108	
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	48	1
الأنشطة العقارية	33	2
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	29	6
الإدارة العامة والدفاع، الضمان الاجتماعي الإلزامي	6	
أنشطة صحة الإنسان والخدمة الاجتماعية	5	1
التعليم	5	
الفنون والترفيه والتسلية	2	
أنشطة الخدمات الأخرى	136	2
المجموع	**1256**	**50**

نتائج البحث:

توصل البحث الي ما يلي:

١) أهمية المناقصات في تحقيق التنمية الصناعية في سلطنة عمان.

٢) شهدت سلطنة عمان خلال العقدين الأخيرين تطورا ملموسا في المشاريع الانمائية الاقتصادية والاجتماعية فبعد أن شهدت السنة ولادة الاقتصاد العماني الحديث في عام 1970م.

٣) قام مجلس التنمية بوضع أهداف استراتيجية طويلة المدى وقصيرة المدى من أجل تفعيل دور الاقتصاد ودفع عملية التنمية وتفاعلها في كافة أنحاء البلاد تزامنا مع خطط التنمية حيث بدأت تظهر بوادر الانفاق الحكومي علي المشاريع الانمائية والاقتصادية المختلفة.

٤) يبرز مشروع الدقم الذي عمل علي تحويل وظيفة مدينة الدقم من صيد الأسماك الي منطقة صناعية متعددة الأنشطة الصناعية.

٥) عمل ميناء الدقم والحوض الجاف دور بوابة جديدة للسلطنة علي العالم الخارجي والذي يمهد لسلطنة عمان أن تستعيد دورها الاقتصادي والريادي الذي لعبته في الماضي.

٦) يلعب مشروع الدقم دوراً هيكلياً ومستقطباً للعديد من الأنشطة والاستثمارات المتعددة والموارد البشرية من محافظة الوسطي والسلطنة بشكل خاص والهجرة الخارجية بشكل عام وضمن هذه العملية تنشأ بداية لتقوية العلاقات المكانية لداخل السلطنة وخارجها.

٧) المنطقة الصناعية والمنطقة التجارية الحرة: والتي تحتل الجزء الأكبر من مشروع الدقم وتقع في الجزء الشمالي الشرقي والشمالي الغربي والجنوب الغربي من المشروع وقد تم تخصيص 395 كم٢ للمنطقة الصناعية والمنطقة التجارية الحرة وقد قسم المخططون المنطقة الصناعية لأربعة نطاقات وقائية لتكون ملائمة ومناسبة لما جاورها من المناطق والمشاريع.

٨) مركز اللوجستيات: يقع ضمن القطاع الصناعي. وتم تخصيص حوالي 53كم٢ لمجمع الخدمات اللوجستية والمخازن الكبرى ضمن مخطط المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم. كما أنه يندرج ضمن النطاق الثاني الخاص بالمنطقة الصناعية في أقصي الجنوب الغربي, ويخدم هذا المركز كلا من المنطقة الصناعية والميناء والحوض الجاف حيث يتوسط الطرق المؤدية لكل منهم كما أنه قريب من الطرق الرئيسية وسكة الحديد والمطار.

٩) الميناء التجاري: شارف مشروع ميناء الدقم باعتباره ميناء جديداً من الطراز العالمي، على الاكتمال ليكون بمثابة محفز لنسق التنمية في منطقة الوسطى. وسوف يستوعب في البداية ٨ أرصفة. وعلاوة على ذلك، يتم إنشاء رصيف حكومي طوله ١ كم، وهو أيضا قيد الإنشاء، وسوف يستوعب قطع البحرية السلطانية وخفر السواحل والعبارات السريعة في سلطنة عمان.

١٠) الحوض الجاف: اكتمل إنشاء الحوض الجاف في الدقم حديثاً وهو الأكبر من نوعه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .حيث يتألف من حوضين بعمق ١٠ أمتار. وسوف يكون هناك حوض واحد بقياس ٤١٠ متر على ٩٥ م، أما الآخر فسيكون بقياس ٤١٠ م. على ٨٠ م بالإضافة إلى ذلك، سيكون هناك ٢,٨ كم. من الأرصفة الإضافية المتاحة للسفن حيث يمكن إصلاح ١٠ سفن في نفس الوقت، بما في ذلك بعض من أكبر الناقلات في العالم مثل ناقلات الخام الكبيرة جداً (ULCCs) بقدرة استيعاب تصل إلى ٦٠٠,٠٠٠ طن من الحمولة الساكنة .

١١) مطار الدقم: أصبح مطار الدقم بمثابة بوابة الي المنطقة مع امكانيات اقتصادية وصناعية وتجارية كبيرة بالإضافة الي توفير أسلوب سريع وسهل للنقل أمام المستثمرين وأصحاب الأعمال والمسئولين التنفيذيين في الشركات والمسؤولين الحكوميين كما يمكن للمطار أن يخدم الاستثمارات المرتبطة بالسياحة.

١٢) الأحياء السكنية: يقع الحي السكني الجديد في منطقة الوسط من المشروع بالقرب من الميناء والمطار والمنطقة الصناعية كما يوجد حي سكني آخر في أقصي الشمال الشرقي من المخطط وتم تخطيط الحي السكني الذي يتوسط المشروع بمساحة 223كم٢ وسوف يمثل هذا الحي العمود الفقري للمنطقة في بداية المشروع وقد صمم الحي لاستيعاب ما يصل الي 67000 شخص مع التخطيط لتوسيع قدرة الاستيعاب الي 100,000 نسمة بحلول عام 2025

١٣) المنطقة السياحية والمنتجعات: تم التخطيط للمنطقة السياحية ضمن مخطط مشروع الدقم في الجهة الشرقية من المشروع المطلة علي بحر العرب بمساحة تقدر 31.74كم٢ ويمثل طول الشاطئ 17.9كم وذلك بغية تطوير الخدمات والمرافق السياحية والشواطئ العامة والأماكن الترفيهية وتنقسم هذه المساحة بين كل من المنطقة السياحية بمساحة 10.77كم٢ والفنادق والمنتجعات 1.28كم٢ والشاطئ العام 5كم٢ بالإضافة الي قرية الشوعير السياحية بمساحة 1.28كم٢ والتي تتميز بكثرة الكهوف الصخرية.

١٤) مجمع الأنشطة السمكية: يقع مجمع الأنشطة السمكية في الجهة الشرقية الشمالية بالقرب من النطاق الرابع (أكثر من ١٠ كم) للمنطقة الصناعية وهو يتبع القطاع الخدمي تتمتع الدقم بثروات سمكية ضخمة, تشمل العديد من أنواع الأسماك والكائنات البحرية الأخرى والقشريات مثل الروبيان

والشارخة العمانية. وفي اطار الاستفادة من الموارد الطبيعية في الدقم تم انشاء مجمع الأنشطة السمكية بمساحة تقدر بحوالي 30 كم٢. وذلك لتفعيل دور المشاركة المحلية للسكان في العملية التنموية. وتتعدد وظائف هذا المجمع اذ يشتمل علي ميناء صيد و مخازن ومركز تدريب.

١٥) شبكة نقل متعددة الوسائط تشمل مطار إقليمي وميناء متعدد الأغراض وخطة لإنشاء سكة حديدة وشبكة نقل بري تربط الدقم بمناطق السلطنة المختلفة ودول مجلس التعاون ومن ثم منطقة الشق الأوسط وشرق أفريقيا وجنوب شرق أسيا.

ثانياً: توصيات البحث:

١) اجراء مزيد من الدراسات الأكاديمية حول المناقصات الحكومية ودورها في التنمية الاقتصادية.

٢) ضرورة الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة والدول النامية التي حققت نمو اقتصادي عالي في الفترة السابقة، ودراسة دور المناقصات في التنمية الاقتصادية لديها.

٣) ضرورة القاء الضوء علي آليات عمل المناقصات والمشروعات الكبرى وواقع دورها في التنمية الاقتصادية داخل الدولة في ضوء اتفاقية منظمة التجارة العالمية للمشتريات الحكومية.

٤) ضرورة تطوير آليات الرقابة علي المناقصات في ضوء متطلبات اتفاقية منظمة التجارة العالمية للمشتريات الحكومية.

٥) تعزيز بيئة العمل للشركات الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من المناقصات التي تتم داخل الدولة، للمساهمة في التنمية الاقتصادية.

٦) العمل علي التحول الالكتروني للمناقصات من خلال بوابة إلكترونية متطورة، حتي تستطيع للدولة إجراء كافة مراحل دورة المشتريات إلكترونياً ابتداءً من عملية طلب المواد وانتهاء بتسديد قيمتها، مروراً بعمليات الطرح وتسلم العروض وتقييمها وإجراءات الترسية والتعاقد.

٧) وضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خارطة الخطة الوطنية الاقتصادية، حيث يتكون الاقتصاد القومي من مجموعة متداخلة ومتكاملة من المؤسسات التي تمارس أنشطة تتناول ما هو متاح للمجتمع، وينتج عن هذه الأنشطة تدفق مستمر من الإنتاج في صورة سلع وخدمات وتدوير حقيقي لرأس المال مما ينعكس بشكل مباشر على الاقتصاد المحلي.

٨) العمل علي تنويع المناقصات ما بين المشروعات الخدمية والتنموية للمساهمة في كافة أبعاد التنمية الاقتصادية، من قطاع الطرق إلى البنية الأساسية بشكل عام، إلى غيرها من الخدمات الصحية والاجتماعية والسياحية وغيرها، لتكوين خارطة تهدف إلى المضي في تعزيز النماء ودعم البيئة الاستثمارية في البلاد والذي يقوم على تدعيم البنى المتنوعة في هذا الإطار لأجل المرحلة المقبلة، في ظل برامج التنويع الاقتصادي والاستعداد الحثيث لتنفيذ الرؤية المستقبلية «عمان ٢٠٤٠».

ثالثاً: الدراسات المستقبلية المقترحة:

١- دور المناقصات في الإصلاح الاقتصادي في ضوء خبرات بعض الدول.

٢- تأثير كورونا علي المناقصات في عمان.

٣- تفعيل الإدارة الالكترونية للمناقصات وعقود الشراء.

٤- أثر مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية من خلال المناقصات.

المراجع

١. أزهار بنت خليفة بن مسعود الصبحية (٢٠١٧) النظام القانوني للمناطق الحرة في سلطنة عمان ودوره في جذب الاستثمار: المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم نموذجاً، **رسالة ماجستير**، جامعة السلطان قابوس، كلية الحقوق.

٢. أميرة بنت درويش بن عبد الله البلوشي (٢٠١٣)، مشروع الدقم: مشروع اقتصادي أم قطب تنموي؟.

٣. شيخة بنت حمد بن راشد المدبولي: الآثار الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالدقم: دراسة ميدانية، **رسالة ماجستير**: جامعة السلطان قابوس، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، ٢٠١٣.

٤. فريد شولتز (1980) سلطنة عمان، أطلس مصور ذو لقطات من الجو الطبيعة والمجالات الحيوية في نص وصورة. ج٢، ألمانيا: مطابع شركة أرنست كليب.

٥. محمد بن ناصر الحجري (2010) تطور الاقتصاد العماني خلال أربعة عقود (1970–2020): توثيق – تحليل– تقييم، سلطنة عمان: مطابع الريان .

٦. محمود المحرزي (٢٠١٩) جريدة عمان في لقاء حوار مع الدكتور إسماعيل بن أحمد البلوشي رئيس تنفيذي بهيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم https://www.omandaily.om/?p=756379

٧. المختار بالقاسم (2010)، خصائص وأنماط العمران في سلطنة عمان، غير منشور.

٨. المختار، بالقاسم، (2013) التنمية والتحضر في الجبل الأخضر: سلطنة عمان، رؤي استراتيجية، العدد 2، ص 127–100، الإمارات العربية المتحدة.

٩. مني عبدالله كرادشة، وسمي إبراهيم حسن، وناصر راشد المعولي: أثر قيام المناطق الاقتصادية الخاصة في الأوضاع الصحية والبيئية للسكان: دراسة ميدانية على ولاية الدقم في سلطنة عمان، **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد ١٦، العدد ١ شوال ١٤٤٠هـ / يونيو ٢٠١٩ م، ص ص ٣١٧– ٣٥٥.

١٠. موقع أرشيف الأحوال الجوية تاريخ الدخول٣/ ١١/ ٢٠٢٠م.
https://www.meteoblue.com/ar/weather/historyclimate/climatemodelled/

١١. هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم (2012)، الأهداف والفرص الاستثمارية، مسقط

١٢. هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، **التقرير السنوي ٢٠١٢**، سلطنة عمان، مسقط ٢٠١٢م.

١٣. هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، **التقرير السنوي ٢٠١٣**، سلطنة عمان، مسقط ٢٠١٣م.

١٤. هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، **التقرير السنوي ٢٠١٥**، سلطنة عمان، مسقط، ٢٠١٥م.

١٥. هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، **التقرير السنوي ٢٠١٦**، سلطنة عمان، مسقط، ٢٠١٥م.

١٦. وزارة الاقتصاد الوطني (2007) خطة التنمية الخمسية السابعة (2006–2010) الوثيقة الأولى ١) وزارة الاقتصاد الوطني. (1996). استراتيجية التنمية طويلة المدى (1996–2020) الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني – 2020

١٧. وزارة الزراعة والثروة السمكية (٢٠١١)، الكتاب الإحصائي السمكي، سلطنة عمان.